

المواطنة في المغرب العربي

صعوبة وجود فهم مشترك لمعنى «المواطنة» وحمولاتها الحقوقية والسياسية والاجتماعية. فد «الوطنية» شعور جماعي بالانتماء إلى «وطن»، له حدوده الجغرافية - السياسية، وهي أيضا إحساس وجداني بضرورة الدفاع عن استمرار هذا الكيان، أي «الوطن» والذود عن حرمة وصيانة وحدة أراضيه، وهو ما يحصل في لحظات اشتداد الضغط على كيان الوطن، كما هو الشأن عند الاستعمار والاحتلال، أو حين تستباح السيادة الوطنية بفعل التدخل الأجنبي، من قبيل الاستعمال غير الشرعي للتراب [القواعد العسكرية]، أو الاستغلال غير القانوني للفضاءات المكونة لمجالات السيادة. في حين تحدد «الجنسية»، بكونها «الرابطة القانونية» التي تجمع الفرد «المواطن» برقعة جغرافية معينة ومحددة، ويتمتع بها هذا الأخير أصلا بالولادة، أو يكتسبها بعد ولادته بمقتضى التشريعات والقوانين ذات العلاقة. لذلك، تمنح الجنسية لحاملها «مركزا قانونيا» Statut Juridique، يخوِّله مصفوفة من الحقوق ويلزمه بمجموعة من الواجبات. أما «المواطنة» فهي متميزة عن «الوطنية»، وأعمق من «الجنسية».. إنها وعي الانتماء إلى جماعة اجتماعية ذات هوية سياسية Identite Politique. ومن هنا تتبين أهمية مفهوم «المواطنة» في البناء الحقوق والاجتماعي لأي بلد.. إن العلاقة تلازمية بين «المواطنة» و«الهوية الاجتماعية والسياسية» لأي مجتمع.. فالذي يولد لدى الفرد وعي الانتماء إلى جماعة، ويخلق لديه الولاء لمؤسساتها ورموزها هو شعوره بمواطنته، أي تمتعه بالحقوق والواجبات المكفولة بالدستور والتشريعات والقوانين، واقتناعه بأن هناك مؤسسات تحمي ممارسته لهذه الحقوق والحريات على صعيد الواقع.. والأهم من ذلك إدراكه أن مواطنته لا تتوقف عند حدود ما منحه الدساتير والتشريعات من حقوق وواجبات، بل تتعداه إلى الإمكانات والفرص التي تتاح له للتعبير عن إرادته

من أجل تصورات جديدة للمواطنة

د.امحمد مالكي

أصبحت المواطنة من المفاهيم الأوسع تداولاً في العقود الأخيرة من القرن العشرين، والأكثر عرضة للجدل والنقاش عند مستهل الألفية الثالثة الجديدة، لاسيما مع انتشار ظاهرة العولمة، وضغط الإشكاليات المرتبطة بامتداداتها على الصعيد الاقتصادي والمالية والتجارية والثقافية. فإذا كان التفكير في «المواطنة»، والسعي إلى تأصيلها، قديماً في الفكر السياسي الغربي [فلسفة الأنوار]، فإن دخول المفهوم إلى دائرة النظر العربي جاء متأخراً، حيث لم يُشرع في تدوله وتسويقه في الخطاب المعرفي والسياسي العربي إلا حديثاً، وقد تزامن ذلك مع ولوج مفردات الديمقراطية، ودولة القانون، وحقوق الإنسان المجال السياسي العربي. لذلك، وفي ضوء ما أسفرت عنه الممارسة، يحتاج مفهوم المواطنة إلى قدر عميق من التدقيق، والتجديد، والاجتهاد في تحديد معانيه، ودلالات حمولاته، وشروط توطينه في الثقافة السياسية العربية.

تروم المقالة تقديم تصورات جديدة عن المواطنة في الفضاء المغربي، الذي لا يختلف جوهريا عن محيطه العربي العام، وإن انطوى عن بعض العناصر الخاصة به المميزة لمسار مجتمعاته

أولا : عن ضرورة التمييز بين «الوطنية» و«الجنسية» و«المواطنة».

ثمة قدر من التداخل يكتنف وعي المجتمعات المغربية، وثقافة نحبها بين مفهوم «المواطنة» Citoyennete من جهة، و«الوطنية» Nationalisme، و«الجنسية» Nationalite من جهة أخرى، الأمر الذي غالبا ما يكون سببا في



تحضُّنها، وتصونها، وتضمن للأفراد إمكانيات وفرص الشعور بها، أي بمواطنتهم. والحال أن دولة ما بعد الاستقلال منحت الأفراد جنسية، ولم توفر لهم شروط امتلاك مواطنة، بالمعنى الذي حددناه في مقدمة هذه المقالة. فهكذا، نُوعِرُ عُسْرَ استنبات المواطنة في المجال السياسي المغربي إلى مجموعة من العوامل أبرزها طبيعة الدولة الوطنية الحديثة، ونوعية النظم السياسية الحاكمة، والصعوبات التي حالت دون مراكمة ثقافة سياسية ديمقراطية. فمن جهة، ظلت دولة ما بعد الاستقلال منشدة إلى ارثها التاريخي ذي الطبيعة السلطانية على الرغم من مظاهر «التحديث والعصرنة» التي طالت مجمل تشريعاتها وقوانينها، وطبعت مؤسساتها. ومن جهة أخرى، استمرت علاقة الدولة بالمجتمع موسومةً بقدر كبير من التسلبية والتحكم، الأمر الذي حال دون ميلاد المتطلبات اللازمة لبروز مفهوم المواطنة وتوطُّنها في المجتمعات المغربية. فالمواطنة تعني وعي الفرد انتمائه إلى جماعة محددة مندمجة اجتماعياً وذات هوية سياسية، والحال أن ذلك لا يتحقق إلا في دولة مؤسَّسة على شرعية دستورية وسياسية، وقادرة على احتضان الجميع على قاعدة ميثاق اجتماعي، يكفل للأفراد مواطنتهم، سواء في وجهها الجقوقي والقانوني [الحقوق والحريات]، أو على صعيد المشاركة السياسية التي تسمح لهم بتقرير مصيرهم بطوعية واقتناع. وتجعل منهم كائنات سياسية مندمجة في المعمار الاجتماعي والسياسي العام، ومساهمة بفعالية في التفكير في الشأن العام، والاجتهاد في حل إشكالياته.

لم تُوفَّق، مع الأسف، الدولة المغربية الحديثة، في التحول إلى إطار اجتماعي وسياسي مُؤكِّد للمواطنة، وحاضن لاستقرارها وتوطُّنها. بل دلت التجربة على ديمومتها قوة قهرية، مهيمنة على الجميع. إنها جديرة بأن ينطبق عليها الوصف الذي وسم به تقرير التنمية العربية الثالث [الحرية/2004] حال البلاد العربية، حين وصفها بـ «دولة الثقب الأسود»، لفرط تحكمها في كل شيء. لذلك، جاءت نتائج هذا الوضع مُضرةً بالمواطنة فكرةً وممارسةً. فعلى الرغم من تنصيب دساتير الدول المغربية على مصفوفة من الحقوق والحريات منذ صدور الوثائق التأسيسية الأولى بعد الاستقلال، فإن الواقع ظل عصياً على تحويل هذه الحقوق والحريات إلى حقائق في الممارسة، حيث ظلت إما نصوص مفتقدة إلى قوة النفاذ، أو وثائق تعوزها الضمانات المادية والمؤسسية التي تتيح للأفراد فرصاً فعليةً للاستفادة منها في حياتهم اليومية. ولعل المتابع للشأن المغربي لا يجد صعوبة في الوقوف على مظاهر أزمة الدولة الحديثة في بلاد المغرب في بناء علاقات متوازنة مع المجتمع بكافة مكوناته وتعبيراته، وتأسيس تقاليد وممارسات من شأنها السماح لفكرة المواطنة بالاستنبات والاستقرار والتوطن، على الرغم من المطالبة المستمرة والمتجددة بها من قبل شرائح واسعة من المجتمعات المغربية. فمن زاوية الدساتير والتشريعات ذات

في الانخراط الكامل في شؤون مجتمعه. وبذلك تتحول المواطنة إلى القدرة على تقرير المصير بحرية وطوعية ومسئولية. فهكذا، نخلص إذن إلى أن المواطنة أكثر من الشعور بالانتماء إلى «وطن» يتطلب الدفاع عن وحدته والذود عن حدوده، وأعمق من مجرد «التمتع بمجموعة من الحقوق وأداء الواجبات».. إنه الروح التي تجعل الفرد منخرطاً عضوياً في جماعته، يعي هويتها، ويحمي رموزها ومؤسساتها، ويعتبر الولاء لدولتها أولوية أولوياته.

ثانياً : المواطنة وطبيعة الدولة المغربية

تحتاج المواطنة، بالمعنى المحدد أعلاه، إلى تربة تحضُّنها، وتنميتها، وتساعد على توطُّنها في الممارسة، أي في الثقافة السياسية للدولة والمجتمع معاً. ولعل من المداخل الأساسية لترسيخ المواطنة وتعزيز استقرارها وجود دولة تكفل العيش المشترك، وتصوراً تماسك المجتمع واندماج كافة مكوناته، والأهم تصوغ علاقات متوازنة ومتكاملة مع المجتمع بمختلف تعبيراته الاجتماعية والسياسية والثنية والثقافية. لذلك، يرتهن أفق توطيد المواطنة وتوطُّنها في البلاد المغربية بمدى قدرة دول المنطقة على التحول من دول تقليدية ذات طبيعة سلطانية، إلى دول عصرية مؤسَّسة على قيم ومبادئ ذات مضمون ديمقراطي وحداثي.

جديرٌ بالإشارة أن «المواطنة» ليست فكرةً قديمةً في المجال السياسي المغربي، بل هي مفهومٌ في طور التشكل والولادة، وتحتاج إلى متطلبات عديدة لصيرورتها قيمةً منبثةً في الوعي الجماعي العام. فهكذا، اختلطت «المواطنة» بـ «الوطنية» وتقمصت معانيها وأبعادها خلال فترة المقاومة من أجل الاستقلال، ولم يكن في مكن المغربيين التمييز بين «الوطنية»، بحسبها شعوراً بالانتماء إلى وحدة جغرافية وسياسية، واستعداداً وجدانياً للدفاع عن الوطن، و«المواطنة»، باعتبارها اكتساباً لمركز قانوني وحقوق، وانتساباً إلى هوية سياسية واجتماعية. وحسبنا إرجاع أصول هذا الخلط والالتباس بين الواقعيين [الوطنية/المواطنة]، إلى طبيعة المرحلة، أي النضال من أجل الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية، وعُسْر النخبة الوطنية على اجترار إستراتيجية للنضال الوطني، تستطيع عبرها من التعبئة من أجل جلاء المستعمر، وفي الوقت ذاته تعزيز خطوات بناء المواطنة، وإسعاف المجتمعات في تمثُّلها، وتحويلها إلى قيمة جماعية مشتركة. ومن الملاحظ أن العائق نفسه لم تستطع الدولة الوطنية الحديثة التغلب عليه بعد التحرر من الاستعمار، والشروع في إعادة بناء مؤسسات الدولة الجديدة.

تفيدنا تجارب النظم السياسية الحديثة في الغرب بأن عملية بناء المواطنة متكاملة مع سيروء نسيخ فكرة الديمقراطية وتوطُّنها في الثقافة السياسية، وأن المواطنة والديمقراطية متلازمان من حيث التطور والمأل. فالمواطنة بحسبها درجةً من وعي الانتماء إلى هوية جماعية، تحتاج إلى إطار دستوري وسياسي، أي دولة



باستحقاق، حرية المشاركة الإرادية والطوعية، وينعمون، بعدالة، إلى جانبهم بالخيرات التي نعت بها عليهم ربوع بلادهم. لذلك، فأول متطلب لتحقيق المواطنة في الوعي القطيعة مع الالتباس الذي عمدت النخب الحاكمة إلى ترسيخه بين الوطنية والمواطنة، أي استثمار الوطنية لإفراغ مضمون المواطنة.. أما على صعيد تعزيز المواطنة في الممارسة، فيحتاج إلى مصفوفة من الشروط والمتطلبات، منها:

تحتاج المواطنة، كي تستقيم وتتوطن في الممارسة، إلى دولة من طبيعة جديدة، مؤسسة على فلسفة قوامها الحيادية، والشريعة الدستورية والقانونية، والمأسسة Institutionalisation. وسيادة حكم القانون. فالواضح أن كل هذه المتطلبات ظلت شاحبة وضعيفة، إن لم نقل منعدمة في سجل الدولة المغربية الحديثة على امتداد الخمسين سنة التي تلت الإعلان عن الاستقلال. إن التأسيس الجديد للدولة المغربية على هكذا قيم ومتطلبات، سيُعِيد ثقة المجتمعات في قدرة دولهم على أن تكون كياناً حقيقياً للعيش المشترك، وسيحفزهم على المصالحة مع مفهوم الدولة ذاته، بعدما ظلوا متنكرين بشكل لافت له، وسيدفعهم ذلك إلى الانخراط الإيجابي في الاهتمام بالشأن العام، ومن ثمة التصالح مع السياسية، بحسبها عملاً إنسانياً عاقلاً. إنها حلقات متكاملة ومتلازمة في سيرورة البناء الجديد للمواطنة.. التي، كما أسلفنا، ليست مجرد حقوق وحرريات وواجبات، على أهميتها الإستراتيجية، ولكنها أكثر وأعمق من ذلك وعي وإحساس بالانتماء إلى كيان اجتماعي وهوية سياسية.

تكريس قيم المواطنة مدخل لترسيخ الممارسة الديمقراطية.

د. ديدي ولد السالك

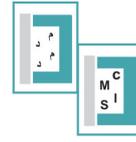
إن استمرار الكتابة في موضوع المواطنة يبرره العديد من الاعتبارات والتي من بينها: أن المجتمعات المغربية تعيش مخاض الانتقال الديمقراطي وما يصاحبه عادة من مخاطر الانزلاق والفوضى، وهي مرحلة ينبغي أن تشكل فترة تدريب على الممارسة الديمقراطية واكتساب ثقافتها، وخير سبيل إلى ذلك إشاعة ثقافة المواطنة القائمة على التوازن بين المطالبة بالحقوق والقيام بالواجبات، وهي مسألة في غاية الأهمية للمجتمعات المغربية في هذه المرحلة التي كثيراً ما يفقد فيها الإنسان توازنه لكثرة الضغوط والانفعالات، نتيجة سرعة التغيرات المصاحبة للتحولات السياسية والاجتماعية الجارية حالياً في ظل ما صار يعرف بـ «الربيع العربي»، مما يجعل المواطنة موضوعاً للساعة

العلاقة، وكما أسلفنا القول، ظلت الحقوق والحرريات، بحسبها أحد الأوجه المفصلية للمواطنة، غير قادرة على تمكين المواطنين من الاستفادة منها وممارستها بشكل سليم وفعال، بفعل الفجوات بين القانون والممارسة من جهة، وتباعد القوانين والمراسيم التطبيقية أو الإجرائية عن روح المواثيق الأساسية، أي الدساتير من جهة أخرى. ثم إن طبيعة الدول، وتحديد النظم السياسية التي استطلت في حكم البلاد، لم تسمح بتشكيل مجالات وآليات تمكن المواطنة من الاستقامة في المجال السياسي والثقافي المغربي. فهكذا، صعب تكون مجال عمومي Espace Public، يقدر الناس من خلاله على التعبير عن آرائهم وإدارة اختلافاتهم حول تدبير الشأن العام، وضمرت مبادئ المنافسة، وصراع الأفكار والبرامج، وتراجعت قيم التسامح، وقبول الاختلاف، والبحث عن المشترك. وتاليا تعمقت روح التشكيك في حيادية الدولة وكفاءتها على التحول إلى بيت للعيش المشترك.. ومن هنا نفهم التقهقر التدريجي لمفهوم المشاركة المواطنة Participation citoyenne لدى المجتمعات المغربية، ليس في اللحظات السياسية القوية، كما هو حال الانتخابات العامة بكل أنواعها [تشريعية ورئاسية]، ولكن حتى في التدبير اليومي العادي للشأن العام.

ثالثاً : في أفق بناء جديد للمواطنة

ليست المواطنة سلعة قابلة للتصدير، إنها عملية بناء متدرج في الزمن والمكان.. فتجارب الغرب تمدنا بما يكفي من العناصر الدالة على أن المواطنة سيرورة منتظمة ومعقدة من النضالات والاجتهادات والمساعي الدءوبة، وأنها ثمرة جهود متواصلة، لا تقوم بها الدولة فحسب، بل ينهض بها أيضا المجتمع بكافة مكوناته. لذلك، وفي ضوء فشل الدولة المغربية الحديثة في توفير شروط ميلاد «المواطنة» وصيرورتها مبدأً حقوقياً وسياسياً، وقيمة مجتمعية مشتركة، تنبع الحاجة الماسة إلى بناء جديد لهذا المفهوم [المواطنة]، بكل ما تستلزمه عملية البناء من شروط ومتطلبات.

يستلزم البناء الجديد مقارنة جديدة للمواطنة، مفهوماً وممارسةً. فمما لا شك فيه أن البلاد المغربية، وهي تنهي نصف القرن الأول من استقلالها، لم تعد في حاجة إلى تعبئة التاريخ الوطني لتجديد وإعادة إنتاج شرعية السلط.. كما لم يعد في مقدرة هذه الأخيرة التكيف مع الأزمات التي طالت وجودها وهزّت استمرارها، كما دأبت على ذلك من قبل، سواء بالقوة والتهديد والتسلط، أو بالإغراء، واختراق النخب، وشراء السلم الاجتماعي. إن ثمة وعياً جديداً شرع في التشكل منذ ثمانينيات القرن الماضي، وإن بدرجات مختلفة من بلد مغربي إلى آخر، عنوانه البارز المطالبة بمواطنة فعلية تحول المجال الجغرافي والاجتماعي والسياسي المغربي إلى فضاء للعيش المشترك، يكون للناس في نطاقه أقران يقسمون معهم،



لأهم مرتكزين يشكلان جوهر المواطنة، وهما: المشاركة في الحكم والمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.

وسنعمق كل ذلك من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول: حقوق المواطنة كمرتكز لترسيخ الممارسة الديمقراطية.

إذا كانت دائرة المعارف البريطانية، عرفت المواطنة، بأنها: «علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة»، فإن جوهرها يقوم على تحقق جملة من الحقوق لا يمكن تصور قيام المواطنة بدونها، لأن انتزاع تلك الحقوق وممارستها فعليا وتحويلها إلى ثقافة سياسية معاشة في الواقع، يشكل الأرضية الملائمة لاستنبات الديمقراطية بوصفها ثقافة وسلوكا للمجتمع، ومن أهم تلك الحقوق:

1 - الحقوق السياسية

في ظل حالة الاستعصاء السياسي التي كانت سائدة في المنطقة العربية ومن ضمنها المنطقة المغربية وما عرفته من استبداد سياسي خلال العقود الماضية، يصبح الحديث عن الحقوق السياسية ضربا من الترف الفكري، لكن التحولات السياسية والاجتماعية الجارية حاليا، تحتم على النخب المغربية السعي لانتزاع الحقوق السياسية لتكريس قيم المواطنة في المجتمعات المغربية، كأحد السبل لترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية، كحق كل مواطن في أن يكون ناخبا ومنتخبا والحق في تولي المناصب العامة»، والحق في عضوية الأحزاب السياسية والتنظيم في الجمعيات التي يرغب في الانضمام إليها، ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون، والتمتع بحق المساواة بغض النظر عن الجنس والفئة والأثنية أو الطائفة واحترام الرأي والرأي الآخر وقبول التنوع بجميع صورته، دون إغفال أن هذه الحقوق تصاحبها واجبات ومسؤوليات على المواطن القيام بها على أكمل وجه، مثل واجب دفع الضرائب و القيام بالخدمة العسكرية والدفاع عن الوطن.

2 - الحقوق الاقتصادية:

وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساسا بحق كل مواطن في الحصول على عمل مناسب، وأن تكون ظروف العمل ملائمة ومنصفة تستجيب للمعايير الدولية المتخصصة في المجال، وكذلك الحق في الحرية النقابية من حيث التنظيم والانضمام إليها، والحق في الإضراب، هذه الحقوق اليوم في المنطقة المغربية ليست فقط غير متوفرة - خاصة العمل - بل يصعب تحقيقها نتيجة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها أقطار المنطقة، لكن أي تحسن في مجال الممارسة السياسية وتوسع للحريات العامة، سينعكس على

بوصفها شرطا لا غنى عنه لنجاح الانتقال الديمقراطي، وبما تتضمن من تحديات للعلاقة بين المواطن والدولة من خلال الواجبات والحقوق، وكذلك لأن المواطنة هي جوهر الديمقراطية، فلا ديمقراطية بدون مواطنة حقيقية تسمح للأفراد بالمشاركة في الشأن العام والتأثير على صناعة القرار، للعلاقة الجدلية القائمة بينهما، فسيادة ثقافة المواطنة تعزز من قيم الديمقراطية، وانتشار الثقافة الديمقراطية، تتيح للمواطنين الحصول على حقوقهم بكل حرية، وهذا ما يعبر عنه «ألن تورين»: (لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية، إذا لم يستطع المواطنون أيا كانت آراءهم ومصالحهم الخاصة أن يصلوا إلى مقترحات مقبولة من الجميع). فسيادة ثقافة المواطنة تمكن من تدبير الاختلافات والخلافات، مما يخلق جو الارتياح والاطمئنان لدى المواطن في مواجهة الدولة، وذلك من خلال قيام دولة المواطنة على مجتمع سياسي تنظم علاقاته قواعد قانونية وتدير شؤونه مؤسسات تضع في أولوياتها احترام الحقوق والواجبات في إطار القانون، الذي هو فوق الجميع مهما كانت الاعتبارات، لأن المواطنة لا تمارس إلا في مجتمع يتوفر على الحد الأدنى من المؤسسات.

ولتحقيق أسس البناء للنظام الديمقراطي، يتوجب تعميق الشعور بالمواطنة من خلال نبذ كل أشكال التمييز بين أبناء الشعب الواحد وإحلال المواطنة بوصفها الإطار المرجعي لممارسة الحقوق والواجبات والعلاقات بين الأفراد والجماعات من جهة والدولة من جهة أخرى، والمشاركة الواعية والفاعلة لكل مواطن دون استثناء ودون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة، مما يعطي للمواطن الثقة والقدرة على المشاركة في مختلف أوجه الحياة العامة.

فالمواطنة انتماء عضوي للدولة والمجتمع، لا تتطور إلا في ظل دولة ديمقراطية عصرية، تضمن الاعتراف بالإنسان وحقوقه الأساسية من كرامة وحرية وإرادة، باعتبارها تقوم على أساس حق المواطن في التعبير عن رأيه والمشاركة في وضع القرار وتلزمه بأداء واجباته تجاه الدولة والمجتمع.

وهو ما يجعل الدولة الحديثة كظاهرة سياسية اجتماعية لا يمكن أن تبني مقوماتها وتأسس نهضتها إلا على أساس مبدأ المواطنة، الأمر الذي يرسخ الاعتقاد لدى الكثيرين، أن تطوير واقع الممارسة السياسية بما يوفر الشروط الضرورية لنجاح الانتقال الديمقراطي في منطقة المغرب العربي، سيكون مرهونا في المستقبل بقدرة النخب المغربية على المستويين النظري والعملي في بلورة هذا المفهوم كحقوق وواجبات في مختلف أوجه الحياة العامة في ظل دولة القانون والمؤسسات، باعتبار «المواطنة حالة من المساواة في الحقوق والواجبات.. والمشاركة الفعالة في الفضاءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية». وهي المقومات التي تأسس



فالمواطنة الواعية هي التي تدفع إلى التعايش والانسجام والاندماج بين مختلف مكونات المجتمع والدولة، وأن ذلك لا يلغي الاختلاف والتنوع والتعدد الثقافي في المجتمع الواحد، وأن الطريق إلى ذلك ينبغي أن يتم عبر الحوار في جو من الحرية والمشاركة والتسامح وضمان سيادة قيم المساواة والعدل والإنصاف، عبر إصلاح شامل يستهدف كافة المؤسسات بغية تجديدها وعقلنتها، المصاحب بتريسيخ ثقافة المواطنة التي تتلائم فيها حقوق الإنسان بواجباته وبأجهزة حمايتها من التجاوزات المنافية للقانون، وبغرس قيم المواطنة في الأجيال الصاعدة وتعميق الحس المدني لديها وتربيتها على ضرورة القيام بالواجب تجاه المجتمع والدولة، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، وأن الولاء ينبغي أن يكون للدولة وليست للقبيلة أو الطبقة أو الطائفة، وأهمية التمسك بالنظام واحترام القانون.

باعتبار تلك القيم هي وحدها التي تؤسس لممارسة ديمقراطية صحيحة، وتحقق دولة الحق والقانون التي هي الدولة الديمقراطية بامتياز

2 - المواطنة المسؤولة

إذا كانت المواطنة الحديثة هي «أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً»، فإن ذلك يمر حتما بوجود المواطن الصالح المسؤول المستعد للدفاع عن حقه والقيام بواجباته، وليس ذلك الإنسان الذي عهدناه في العقود الماضية غير المبالي بالمشاركة في الشأن العام، والمتنازل عن حقوقه والمستسلم لأنواع الظلم والاضطهاد، في ظل ممارسات أنظمة الاستبداد، ولمواجهة ذلك الواقع لابد من السعي لترسيخ ثقافة المواطنة المسؤولة، التي تدفع الإنسان إلى الاهتمام بقضايا بلده ومستقبله ومصير شعبه، عبر ما يمكن أن نطلق عليه المواطنة الإيجابية المسؤولة الفاعلة والمتفاعلة، التي تتجاوز حدود الحقوق والواجبات إلى العمل على تطوير المجتمع، والسعي لمكافحة الفساد ومقاومة الاستبداد.

إن مبدأ المواطنة الإيجابية المسؤولة، تجعل المواطن يقوم بدوره في الدفاع عن مصالح جميع المواطنين وعن المصالح العليا للبلاد عبر تكريس قيم الإصلاح، بوصف ذلك أحد المداخل لترسيخ قيم الديمقراطية والشفافية، الضرورية للإسراع بمسيرة التنمية المنشودة والتغيير المطلوب في منطقتنا المغاربية، لكن كل ذلك يحتاج إلى نخبة سياسية وفكرية قادرة على التضحية من أجل تأكيد هذه الحقوق وتحويلها إلى حق أصيل لا يمكن الانتقاص منه تحت أي ادعاءات، نخب ترتبط بالمواطن وهمومه أكثر مما تتصل بالسلطة ومبرراتها.

وفق هذا الفهم فإن المشاركة تعبير عن الثقة في النفس والمسؤولية، التي تجعل صاحبها قادرا على الدفاع عن مصالحه والالتزام

مجال الشفافية الاقتصادية، وهو ما سيدفع في اتجاه تحسن المناخ الاقتصادي ويمكن المواطن بالتالي من انتزاع حقوقه الاقتصادية ولو في حدها الأدنى.

3 - الحقوق الاجتماعية

من أهم الحقوق الاجتماعية، حق كل مواطن في توفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعاية الصحية والحق في التعليم والحق في الغذاء الكافي والحق في المسكن والحق في التنمية المستدامة والحق في بيئة نظيفة، والمهم في هذه الحقوق إمكانية ممارستها وضمان تساوي الفرص للتمتع بها، لكن من الواضح أن البيئة السياسية والاجتماعية في أقطار المغرب العربي غير مهيأة بعد لممارستها بالشكل المطلوب، رغم أن أغلبية أقطارها قد صادقت على أهم المعاهدات الدولية في الموضوع.

4 - الحقوق المدنية

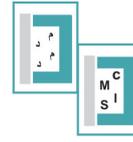
وهي عموما مجموعة الحقوق التي ضمن كرامة الإنسان، مثل حق المواطن في الحياة والحق في امتلاك جنسية والحق في تكوين أسرة وحقه في عدم إخضاعه للتعذيب أو أي معاملة تحط بالكرامة، وحريته في التنقل ومكان إقامته وحرمة مسكنه ومراسلاته وعدم إجراء أية تجربة طبية أو علمية عليه دون رضاه.

المحور الثاني : خصائص المواطنة المطلوبة

إن إشكالية المواطنة أنها ليست مجرد حقوق وواجبات، وإنما هي كذلك ثقافة وسلوك وقيم مجتمعية وجملة من الآليات لضبط العلاقات الواجب اكتسابها والتمرس على أدائها لمعرفة كيفية انتزاع الحقوق وممارستها والقيام بالواجب وضرورة أدائه على أحسن وجه، لأن الاهتمام بالمواطنة ليس غاية في ذاته، وإنما المسعى هو تحقق مواطنة بخصائص ومواصفات معينة قادرة على المساهمة في انجاز الانتقال الديمقراطي المنشود في أقطار المغرب العربي، وذلك لن يكون إلا من خلال المواطنة الواعية القادرة على انتزاع حقوق المواطن المغاربي كاملة، والمواطنة المسؤولة التي تدفع الفرد للقيام بواجبه خدمة للصالح العام، إذن المطلوب:

1 - المواطنة الواعية

إن المواطنة الواعية التي ينبغي للجميع العمل من أجل تكريسها، هي التي تجعل المواطن يعي أن له حقوق على الدولة لا يقبل التنازل عنها مهما كانت الأسباب، وعليه مسؤوليات من واجبه السعي لتأديتها مهما كانت الصعوبات والإكراهات في وجه ذلك، انطلاقا من أن السلطة وجدت لخدمة الشعب، وينبغي أن تتصرف مع مختلف أفرادها وفقا لذلك، وأن الحاكم ليس إلا موظفا ساميا من موظفي الدولة والتعامل معه يجب أن يكون من تلك الزاوية دون أي اعتبارات أخرى.



منظومة تربوية على مقاسها تضمن لها - إلى جانب الأجهزة القمعية - الاستمرار في الحكم. ثالثها إشكالية المواطنة والتدين في سياق التطورات في دولتي الربيع العربي (تونس ومصر).

المواطنة أخطر من التحزب على الأنظمة التسلطية

لا نقول شططا إن اعتبرنا المواطنة أخطر من التحزب على الأنظمة التسلطية. فعلى عكس الأحزاب السياسية التي هدفها - من المفروض - الوصول إلى السلطة، فإن هم المواطنة هو تقويم اعوجاج الحكام ومراقبة تسيير وإدارة الشأن العام وإشراك المواطن فيما يخص حياته اليومية. ومن هنا فمن السهل على السلطة التسلطية التلاعب بالأحزاب إما بالاحتواء وشراء الذمم وإما بالإقصاء والقمع، بشكل تصبح فيه في نهاية الأمر جزء من النظام. ألم تنجح الأنظمة العربية في استنساخ نفسها بتحويل الأحزاب السياسية السائرة في فلكها مثل تلك المعارضة لها إلى أنظمة تسلطية مصغرة تغيب عن سلوكها الممارسات الديمقراطية مثل التناوب. لكن إستراتيجية التعامل هذه لا تنفع مع المواطنة، وهذا ما يفسر جزئيا استفحال التعددية الحزبية في العالم العربي في ظل غياب التعددية السياسية، لأنه من الصعب أن تتطور هذه الأخيرة في بيئة لا مواطنة فيها.

ومن ثم فهناك فرق جوهري بين رفض أحزاب لنظام ما ورفض مواطنين له، فالرفض في الحالة الأولى يكون فعل أقلية عددا وتشوبه بعض الشكوك وهي شرعية كون أي حزب سياسي هدفه الوصول إلى السلطة. وبالتالي فالرفض قد يكون مطية لتحقيق هذا الهدف لا غير. أما الرفض المواطني فيكون جماعيا ومتعدد/مختلف الألوان السياسية وغير مؤطر مما يصعب من عملية الاستهداف الانتقائية لإجهاز الحركة الاحتجاجية المواطنة. ومن هنا فهو يطعن بشكل لا غبار عليه في شرعية النظام القائم. وبحكم ثقله العددي فلا يمكن للحاكم المتسلط أن يختزله في عناصر مخربة أو إرهابيين - كما اعتاد الخطاب الرسمي العربي على وسم كل حركة احتجاجية مناوئة للحكام - ولا يمكن لأجهزته القمعية أن تسجنه، فالشعب يُستعبد ويُقمع ويُقهر لكنه لا يُسجن كله... وهنا الفرق الإستراتيجي بين تحرك أحزاب سياسية تجد تجلياتها في مجموعة أفراد وتحرك شعبي واسع النطاق.

وقد أثبتت الحركات الاجتماعية في الغرب بفعل الأزمة الاقتصادية وتحكم عالم المال في مقاليد السياسة - وما لذلك من خطر على الديمقراطية - أن التعامل مع تحرك مواطني في غاية من الصعوبة لأنه يأتي عفويا وجماعيا ويجمع مواطنين من مختلف الشرائح الاجتماعية والتوجهات السياسية، همهم المشترك الحفاظ على مزاياهم الاجتماعية والسياسية ومستوى معيشتهم وحريةهم. والمهم هنا معرفة الظروف التي سمحت بمثل هذه الظاهرة. إنها باختصار الوعي بالذات وثقافة المساءلة والمشكلة والنقد والاختلاف في الرأي. طبعا الأنظمة الديمقراطية هي التي سمحت

بواجباته، لكنها في نفس الوقت اعتراف للآخر بحقوق وقيمه.

لكن مطالبة المواطن بالاهتمام بالشأن العام والمشاركة السياسية، ينبغي أن تسبقها عمليات تنشئة اجتماعية وتثقيف مدني تعطي للمواطن القدرة على استيعاب متطلبات الحياة السياسية ومعرفة حقوقه وواجباته وحدود مسؤولياته، والوعي بهذه القيم يجعل المواطن يقوم بواجباته اتجاه الدولة والمجتمع، كدفع الضرائب والخدمة الوطنية، وعيا بأن تلك الضرائب تشكل دخلا للدولة بواسطته يمكنها أن تسد راتبه الشهري، وأن تشيد المرافق العامة، ووجود هذه المرافق العامة والخدمات التي تقدمها، هي التي تضمن له حقوقه المختلفة، والوعي بكل ذلك يزيد الإحساس بالمسؤولية لدى المواطنين، تجاه مؤسسات الدولة وضرورة الحفاظ عليها وتطويرها.

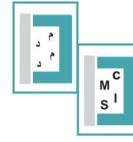
خلاصة القول إن غياب المواطنة الواعية والمسؤولة في أقطارنا كان من بين أسباب عدم احترام القانون وانتشار اللامبالاة وانعدام الاهتمام بالشأن العام والمشاركة السياسية، وهي عوامل من بين أخرى، ساهمت في تخلفنا وتأخر اندماجنا الجهوي، مما يعني أن نشر قيم المواطنة سيكون أحد مداخل ترسيخ الثقافة الديمقراطية، وذلك سيمر حتما بتعزيز دور الإنسان المغربي الذي هو وسيلة هذا البناء وغايته، من خلال دعم العلاقات الإنسانية وتوفير أجواء ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية تساعد على تحقق ذلك، وتعزيزه بالأطر القانونية والمؤسسية الكافية.

المواطنة كمدخل للتعددية... ثقافة المواطنة نقيض ثقافة التسلط

د. عبد النور بن عنتر

تميز المشهد السياسي المغربي حتى وقت قريب جدا بوجود تعددية حزبية (باستثناء ليبيا) وغياب التعددية السياسية. وبدأت هذه الأخيرة تتشكل في تونس وليبيا بعد سقوط نظامي بن علي والقذافي، بيد أن التعددية عملية مخاض عسير وبناء (بناء مؤسسات الدولة) وطني ومواطني (نسبة إلى المواطنة)، تندرج برمتها في إطار دولة القانون التي لا تتحقق في ظل غياب الديمقراطية - باعتبارها فضاء الحرية - والتي بدونها لن تقوم للمواطنة قائمة. فالمواطنة، ودولة القانون والديمقراطية كل متكامل لا يتجزأ.

يقودنا هذا التمهيد المقتضب إلى طرح ثلاث قضايا أساسية. أولها العلاقة التفاعلية بين المواطنة والتعددية وطغيان التعددية الحزبية فيما غُيبت التعددية السياسية مغاربيا (وعربيا) وموقع المواطنة من ذلك. ثانيها مركزية التربية والمنظومة التربوية تحديدا في بناء/تشويه المواطنة وتركيز الأنظمة الحاكمة على صياغة



ثقافة المواطنة. وحتى تبقى في إطار استعارة مفردات الموروث التراثي بتراكماته، نقول إن المواطنة هي ثقافة تقويم اعوجاج الحكام ذلك أن جوهر المواطنة هو نقد الوضع القائم ومشكلة ومساءلة كل ما له صلة بالشأن العام. وهذا يعني بالنسبة للأنظمة التسلطية ثقافة انقلابية، لذا دأبت على اختزال المواطنة في مفهومها القانوني أي حمل جنسية البلد (وما لذلك من تبعات : حقوق وواجبات) مشددة على القانون الذي سنته على مقاسها. لكن كما يقول بنجامين كونستو فإن «طاعة القانون واجب، لكنه مثل كل الواجبات ليس مطلقاً، فهو نسبي؛ وهو يستند إلى الافتراض بأن القانون ينبثق من مصدر شرعي».

وحتى لا تفلت الأمور من قبضتها تكتفي الحكومات العربية في برامج إصلاح المنظومة التربوية بالجوانب الشكلية والتقنية وليس المعرفية والمواطنة. ويُطَبِّب الخطاب الرسمي في الإحصائيات بشأن عدد المدارس والتلاميذ المسجلين، وعدد المقاعد البيداغوجية في الجامعات (ثقافة الكم والرأس المال)، بينما يلتزم الصمت إزاء الرصيد المعرفي ونسب التحصيل العلمي وبراءات الاختراع والقدرات العلمية العالية وموقع جامعاتنا من الترتيب العالمي لأحسن الجامعات (ثقافة النوعية والرأس المال البشري)...

وبالتالي فوعي الأنظمة الحاكمة بدور التوعية والتحرير/التحرر الذي تلعبه المنظومة التربوية جعلها تمسك بها بقبضة من حديد فإرضاء الرواية الرسمية في كل شيء، وهذا ما يتناقض وبناء المواطنة. فالحكام يعلمون جيداً أن إصلاح المنظومة التربوية بالاهتمام بالرأس المال البشري سيقود إن عاجلاً أم آجلاً إلى مساءلة القائمين على الشأن العام والتشكيك في شرعية الأنظمة الحاكمة... ورفضها جملة وتفصيلاً في نهاية المطاف. فكان أن تبنا الخيار الآخر، خيار إجهاد المواطنة وصياغة المنظومة التربوية كآلية تحكم في المجتمع. فأوجدوا منظومة تلقن، كما يقول فاعور والمعشر، مضمونا يقينياً، الروح النقدية والتحليلية منبوذة فيه.

هكذا ركزت الأنظمة جهودها التعليمية على الهياكل والبنى التحتية، ورغم بعض النتائج المتواضعة لاسيما في رفع نسبة المتدرسين، فإنها تجنب الاستثمار في الرأس المال البشري الذي هو جوهر المواطنة. نداء البقاء في السلطة أقوى من نداء بناء الدولة والأمة. وفي هذا السياق يمكن أن نعيد سبب بيت حافظ إبراهيم لنقول: المواطن مدرسة إن أعدته، أعددت مواطنة طيبة الأعراق.

الربيع العربي وإشكالية التدين والمواطنة...

تعد جدلية المواطنة والتدين من بين الإشكاليات الأساسية التي قذف بها الربيع العربي إلى السطح ليذكرنا بضرورة الحسم في القضايا المركزية حتى لا نضيع الوقت مجدداً ونهدر الإمكانيات والإمكانات من جديد. ولم تنل هذه الإشكالية القسط الضروري

بوجود مثل هذه الحركات، لكن هذه الأخيرة قامت دفاعاً عن الديمقراطية والحرية وليس ضدهما، وبما أنه لا خلط في الديار الغربية بين النظام (الديمقراطي) والحكومة فإن العملية تحصيل حاصل.

أما الأنظمة التسلطية فتعرقل عمداً بناء المواطنة خوفاً من المساءلة وحرية الرأي والحق في الاختلاف. لذا لم تجعل من الخلاف فقط ظاهرة مرضية بل الاختلاف أيضاً (في الرأي وأحياناً في المعتقدات الدينية أو على الأقل في طريقة فهمها وممارستها) ظاهرة مرضية يعاقب عليها القانون (الذي سنته). وهذا التخوف من المواطنة يفسر جزئياً تشدد القوانين العربية الخاصة بإنشاء الجمعيات الأهلية... ومن هنا يمكن القول أن أكبر إجهاد لأكبر مشروع نهضوي عربي عموماً اقترفته الأنظمة الحاكمة هو إجهاد بناء المواطنة.

ومن الأهمية بمكان أن نميز هنا بين مواطنة راسخة في الدول الغربية ومواطنة ناشئة في دول الربيع العربي. فقد عرفت الديمقراطيات الغربية كما قلنا حركات اجتماعية وضعت المواطن في قلب الشأن العام وهي حركات مواطنة بامتياز، لكن شتان بين الوضع في الدول الغربية والدول العربية. ففي الأولى المواطنة قائمة وراسخة وما يحدث ما هو إلى سعي المواطنين لتدعيمها والدفاع عن المكاسب الاجتماعية والسياسية. أما في العالم العربي، فإن ما يحدث في دول الربيع العربي فهو يعبر على مواطنة ناشئة أو قيد التشكل. والمشكلة أن هذه الناشئة معاقة سياسياً في الدول الأخرى، لأن الأنظمة الحاكمة تعي جيداً أن ميلاد مواطنة غير مشوهة يعني وضع شرعية الأنظمة الحاكمة على المحك واعتبارها المشكلة وليس جزء من الحل.

المنظومة التربوية كذراع ناعمة للتسلطية لإجهاد بناء المواطنة

تلعب المنظومة التربوية دوراً أساسياً في عملية بناء المواطنة من خلال تركيز برامجها التعليمية على التفكير والمساءلة، كما وضحا ذلك محمد فاعور ومروان المعشر في دراستهما «التربية من أجل المواطنة» (كارنيغي بيروت 2011). فهي تُعَلِّمُ مشكلة الأمور وليس قبولها كما تُساق ويُسوق لها. ولهذا نجد الأنظمة تتحكم فيها بيد من حديد. وهذا ما يفسر أيضاً حساسيتها الشديدة حيال المدارس الخاصة وتشديد الخناق عليها بدعوى حجج هي حق أريد به باطل.

ليس من المبالغة القول بأن الأنظمة التسلطية العربية التي لا زالت جاثمة على صدور شعوبها إنما نجحت في ذلك أيضاً بفضل تحكمها الحديدي في المنظومة التربوية. ولا نبالغ إن اعتبرنا المنظومة التربوية ذراعاً ناعمة (soft) للتسلطية العربية. حيث سمح لها ذلك بزرع ثقافة طاعة أولي الأمر والتي هي نقيض



سياسية. وخير ما نختتم به هذا النص مقولة عالم السياسة النهضوي عبد الرحمان الكواكبي : «العافية المفقودة هي الحرية السياسية».

الحقوق والحريات شرطان للمواطنة

د. أحمد إدريس

يقصد بالمواطنة، عند البعض، العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري. ويعتبر بعض آخر المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقي بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، وإلى الشراكة وضمنان الحقوق والواجبات. وتكمن أهميتها في كونها تعمل على رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة إذ هي تقوم على فكرة المساواة، علاوة على الحرية.

ويحتاج فهم المواطنة إلى الوقوف على دلالاتها العديدة. ولعل أهمها الدلالة القانونية حيث لا يمكن ممارسة المواطنة دون تشريع للحقوق والواجبات، ودون تقنين لماهيتها. فالدلالة القانونية تفيد معرفة المواطن ما له من حقوق وما عليه من واجبات. وحدود هذه الحقوق والواجبات وطرق الحصول عليها أو أدائها.

مما يجعل المواطنة في ارتباط وثيق بالحقوق والحريات، فحتى يكون الفرد مواطناً يجب أن تكون له حقوق مختلفة ترتبط بالمجال المدني والمجال السياسي والمجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفكري وغيرها. وكثيراً ما يقع المزج بين حقوق المواطنة وحقوق الإنسان. فهناك من يرى حقوق الإنسان هي حقوق المواطنة وهناك من يميز بينها. باعتبار أن حقوق المواطنة تفصيلات لحقوق الإنسان. وعليه انطلاقاً من كون الدول تترجم في قوانينها حقوق الإنسان وتحاول تطبيقها، يمكن القول أن حقوق الإنسان هي حقوق مواطنة بينما حقوق المواطنة ليست حقوق إنسان عامة لأنها تتعلق بإنسان بعينه وهو الذي يحمل جنسية البلد المتواجد فيه. فعلى سبيل المثال حق الدعم المالي في حالة العاطلين على الشغل في فرنسا، حق مواطنة لا حقا إنسانيا عاما يستحقه كل إنسان خارج الجنسية الفرنسية أو الإقامة الشرعية بفرنسا. وحقوق المواطنة تختلف من بلد لآخر بينما حقوق الإنسان حقوق عامة مستحقة داخل التراب الوطني وخارجه. وعليه فكل منحه للدولة في تشريع

من التحليل والنقاش عربي، وإن كان من الجدير الإحالة هنا إلى مقال الزميل خالد الحروب «جدلية التدين والمواطنة» في الحوار المتقدم (5 سبتمبر 2011).

شهدت دولتا الربيع العربي - نقصد هنا تونس ومصر، أما ليبيا فإن التدخل العسكري فيها يفسد التحليل - وصول الإسلاميين إلى السلطة وتصلب عود التيارات السلفية. وليس وصول الإسلاميين إلى السلطة مشكلة في حد ذاته، ولكن المشكلة في ثقافة عنيفة زاحفة تربط بين الوطنية والمواطنة من جهة والتدين من جهة ثانية. هكذا عوض الولاء للأنظمة كمعيار للوطنية والمواطنة في عهد الأنظمة البائدة بالتدين كمعيار في عهد الأنظمة الجديدة، وحلت محل أجهزة الشرطة السرية السابقة جماعات ولجان «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» المتحركة خارج الدائرة الدولية - على طريقة طالبان الأفغانية - تسعى لفرض رؤيتها للتدين وتصورها للمواطن («الصالح») على بقية المواطنين.

والمشكلة هنا هي أن المواطنة قيد التشكل في دولتي الربيع العربي لا تستفيد إلى حد الآن من دعم الدولة التي اختزلت واقتربت بالنظام البائد وبالتالي فهي الأخرى قيد التشكل الحقيقي. ومن ثم فالمواطنة الناشئة وجدت نفسها في مواجهة مع تيارات وتنظيمات - دون الدولة - تسعى لفرض وصايتها على الشعب وفرض تصورها لمستقبله. بيد أن الشعوب التي انتفضت وأسقطت أنظمة قمعية لا يمكنها أن تستعيد مجدداً. إلا أن هذا ليس إلا النصف المملوء من الكوب، أما النصف الفارغ فهو إجهاض الأنظمة لمشروع بناء المواطنة. وبالتالي فالمواطن الحالي ليس على درجة من الوعي والروح النقدية وحرية الاختلاف وقبول الرأي المغاير تسمح له بالتعامل مع الخطاب التوحيدي (ليس بمعنى العقيدة). ثم أن هذه الإشكالية تجسد إشكالية أخرى وهي غياب المساواة بين المواطنين؛ بين الرجل والمرأة. إذ يسعى أصحاب الخطاب التوحيدي إلى تجديد وتحديث بعض المقولات/الممارسات التي سادت ولا زالت. وبما أنه لا مواطنة في سياق سياسي-اجتماعي لا يقر بالمساواة بين الجنسين، فإن الراهن العربي الذي تميزه مواطنة ناشئة مرشح ليعرف توترات سياسية واجتماعية بل ومواجهات بين التوجهات الدينية لاسيما المتشددة والسلفية منها والسياسية المحافظة من جهة، والتوجهات الديمقراطية والليبرالية والتحديثية. وهذا أمر طبيعي إلا أن هذه «المواجهة» لا تتم في بيئة محايدة - سواء تعلق الأمر بدول الانتقال أو التسلطية - ذلك أن تراكمات الموروث التسلطي جعلت ثقافة التقبل للخطاب الديني عموماً (بغض النظر عن الجهة: سلطوي، إسلامي، سلفي...) عالية للغاية وسقف التسامح المدني منخفضاً للغاية.

ومن هنا فمن الضروري التأكيد على الحرية السياسية لأنها المخرج من هذا المآزق البنيوي. فلا مواطنة بدون حرية



وثانيا الحقوق السياسية وتمثل في حق الترشح الانتخاب في تشكيل السلطة التشريعية والسلطات المحلية، وحق التنظيم، في إطار الأحزاب أو الجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وأشكال اتخاذ من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي، وللمواطن حق اللجوء إلى القضاء للحصول على حقوقه وعدم جواز تقديمه إلى محاكم خاصة. ولكل فرد الحق في محاكمة عادلة وله حق الحصول على المساعدة والحماية القانونية إذا لم يتمكن من تحمل كلفتها. كما لا يجوز حرمان أو تجريد المواطن من حياته أو حريته أو ملكيته بدون الإجراءات القانونية المناسبة. وثالثا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتمثل أساسا في حق كل مواطن في العمل، إذ للمواطنين حق العمل في أي مهنة أو مكان حسب اختيارهم الشخصي الحر وتقوم الدولة وفق نظام الضمان الاجتماعي بإعالتهم في حالة البطالة أو الإعاقة البدنية أو العقلية، وحق المواطنين في العمل في ظروف منصفة وفي ممارسة الحق النقابي من حيث تأسيس النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب وتتمثل الحقوق الاجتماعية في حق كل مواطن في حد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعاية الصحية والحق في الغذاء الكافي والحق في التأمين الاجتماعي والحق في المسكن لكل مواطن داخل الوطن كما لكل مواطن حق الحصول على السكن الشعبي المناسب من الدولة في حالة عجزه عن توفيره، والحق في المساعدة والحق في التنمية والحق في بيئة سليمة والحق في الخدمات لكل مواطن، أما الحقوق الثقافية فتتمثل في حق كل مواطن في التعليم والثقافة وفي استعمال لغته والمحافظة عليها. فلأفراد المواطنين حق الحصول على التعليم في كل المستويات وحق تأسيس المدارس والكليات الخاصة ويحق لهم الحصول على التعليم الابتدائي بلغة الوطنية الرسمية، إضافة إلى حق تعلم أي لغة من اللغات في المدارس حيثما كان ذلك ممكناً.

وللمواطنين الحق في الحصول على دعم الدولة للقيام بعمل مكرس لخدمة المنطقة التي يسكنون فيها، كتطوير الثقافة والفنون والعلوم والرياضة البدنية، أو القيام ببرامج لرعاية وحفظ البيئة، أو حفظ المواقع والمعالم الدينية والأثرية والتاريخية وصيانتها وتطويرها.

كما للمواطنين الحق في الرعاية الطبية والتأمين الصحي والحصول على العلاج الطبي المتخصص مع حق تلبية حاجة الريف إلى الخدمات الصحية بنفس مستوى المدينة.

وتطبيق حقوق الإنسان تنحو نحو تأصيل تلك الحقوق حقوقا للمواطنة.

ويترتب على المواطنة عموما ثلاثة أنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة دونما تمييز لا سيما التمييز بسبب الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو أي وضع آخر وهذه الحقوق هي أولا الحقوق المدنية وهي مجموعة من الحقوق تتمثل في حق المواطن في الحياة وحق في السلامة الجسدية التي معناها أن للمواطنين الحق في احترام سلامتهم الجسدية وعدم المساس بها أو تعريضها للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية وعدم إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي مواطن دون رضاه، وعدم استرقاق أحد والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية آخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفياً، وحق كل مواطن في الملكية الخاصة، وحقه في حرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة ومغادرتها والعودة إليها وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون، وحقه في أن يعترف له بالشخصية القانونية وعدم التدخل في خصوصية المواطن أو في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحقه في حرية الفكر، والوجدان والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون وحق كل طفل في اكتساب جنسيته. ولكل مواطن الحق في شراء وحياسة وتملك وورث وتوريث الممتلكات الخاصة واستخدامها حسب رغبته ولا يحرم من ممتلكاته بدون التعويض المناسب. كما له الحق في القيام بما يشاء أو الامتناع عن ما يشاء حسب اختياره ويكون مسئولا عن أفعاله التي قام بها أو أمتنع عنها باختياره الحر. وله الحق في العزلة وحماية خصوصيته والحق في أن تكون حرمة وسرية داره وسكنه ورسائله وبريده واتصالاته مصادنة وله الحق في الإطلاع على سجلاته لدى الدولة أو أي مؤسسة في المجتمع تحتفظ بسجلات عنه. كما يجب أن يضمن للمواطن الحق في عدم اعتقاله أو استجوابه من قبل أي سلطة بدون أمر قانوني ساري المفعول صادر عن حاكم مختص، ولا تجوز محاسبته على فعل ما لم يكن مخالفاً لقانون سبق صدوره ذلك الفعل، كما لا يجوز إصدار قانون بأثر رجعي إلا بالتعويض المناسب عن الخسائر المترتبة على تطبيقه ولا تجوز محاسبته على ذات الفعل مرتين كما لا يجوز أن يعاقب شخص بجريمة شخص آخر. وللمتهم أو الموقوف الحق في محاكمة سريعة وعلنية وأن يعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته وأن يبلغ فوراً بسبب اتهامه أو توقيفه وله الحق في استشارة محام أو أن يسخر له محام من المحكمة المختصة إذا لم يكن قادراً على توفير كلفته، وله حق الاتصال بأهله وطبيبه. ولا يجوز تسليم المتهم إلى أي دولة أجنبية لأي سبب كان.



وللحديث بلغة المعطيات الرقمية نجد أن عدد سكان الدول المغربية، وفق إحصاءات 2010، هو حوالي 90 مليون نسمة (الجزائر 36.6 / المغرب 32.7 / تونس 11.5 / ليبيا 5.6 / موريتانيا 4.0) حيث يشكل العرب الأغلبية، في حين نجد الأمازيغ يصنفون في المرتبة الثانية عددياً (المغرب 40% من العدد الإجمالي للسكان، الجزائر 30%، ليبيا 10%، وتونس 5%) أي بمعنى أن إجمالي عدد المواطنين الأمازيغ في المنطقة يفوق 20 مليون نسمة. هذا العدد يؤكد وجهة النظر الداعية لعدم تصنيفهم بأقلية، بل بجماعات عرقية رئيسية.

ورغم التشابه في العناصر البشرية للبلدان المغربية بشكل عام إلا أن هذه التركيبة لا تخلو من إشكالات تظهر جلياً عند التمعن في حالة كل دولة على حدة. فالأمازيغ يؤكدون دائماً على أنهم السكان الأصليون في المنطقة، مما أسهم إلى حد كبير في منحهم درجة من الاستقلالية في مراحل تاريخية معينة. ففي فترة الحكم العثماني للمنطقة، والتي اتسمت بتكريس التعايش بين المذاهب والطوائف المختلفة عبر التمييز بين الطبقة الحاكمة والرعايا، تمتعت «الأقليات» العرقية بقدر من الاستقلالية في إدارة شؤونها العامة. لكن هذا النموذج، رغم إيجابياته وسلبياته، لم يدم طويلاً بسبب انهيار الدولة العثمانية وبداية الحقبة الكولونيالية الأوروبية في المنطقة. ومع بروز فكرة «الدولة-الأمة» في الفكر الغربي تم الترويج لهذا المفهوم في المنطقة أبان الاستقلال. إلا أن الظروف المصاحبة لمرحلة ما بعد الاستعمار المباشر، وتولي قيادات عربية تنتمي لتيارات قومية عربية (ناصرية/بعثية) أدت إلى العمل الحثيث لطمس أو تذيب الهوية الوطنية (القطرية) في وعاء الشعارات المنادية بضرورة تكريس الانتماء للهوية العربية (القومية).

في تلك الحقبة، ومنذ منتصف القرن المنصرم تحديداً، ظهرت مطالب وأفكار منادية بالديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات وحق تقرير المصير، ومن ثم أصبح من الصعب على القيادات في المنطقة إنكار ذلك رغم محاولاتها، عبر كافة السبل، وذلك تحت ذريعة الحفاظ على كيان وأمن الدولة. ولم يعد خافياً أنها كانت تسعى دائماً لتسخير كافة الإمكانيات للبقاء في الحكم، وبالتالي تعزيز أمن النظام، وتحديد أمن النخبة الحاكمة وليس الدولة بمفهومها الشامل والمتعارف عليه في قواميس السياسة. بعد الإخفاقات الجمة التي لحقت بمشاريع القيادات في المنطقة، والهوة التي انكشفت بين الأقوال والأفعال، وتزايد معاناة شريحة كبيرة من الشعوب المغربية، ومنها «الأقليات»، من القهر والاستبداد والتخلف والتهميش، كان لزاماً لهذه الشعوب من أن تقول كلمتها، وترفض هذا الواقع البائس الذي كانت تعانيه.

إن الاعتراف بهذه الحقوق شرطاً أساسياً حتى يكون الفرد مواطناً، وممارستها أمر ضروري لكي يتمتع المواطن فعلاً بمواطنته ولكي ينعم المجتمع ككل بالاستقرار والسكينة.

إن الثورات التي قامت في مغرب العالم العربي ومشرقه، إنما كانت دوافعها الكرامة والعدالة الاجتماعية واستخفاف الحكام بحقوق منظرهم و عدم الاعتراف لهم بالحقوق المرتبطة بالمواطنة، معتبرين إياهم رعايا أكثر من كونهم مواطنين. لذلك فإنه لتحقيق أهداف هذه الثورات يجب أن تكرر المواطنة و كل ما يرتبط بها من حقوق بشكل واضح لا يحتمل أي شك في دساتير دولنا.

وإن كان كثير من دول الربيع العربي لا تتوانى اليوم عن الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية فإنها تتخوف من الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية نظراً لطبيعتها المادية وما تتطلبه من التزامات مادية مثقلة لكاهل الدولة. إن هذا التخوف في غير محله على اعتبار أن تكريس هذا النوع من الحقوق في الدستور إنما هو اعتراف مبدئي يلزم الدولة ببذل عناية. أي هو التزام غاية لا التزام وسيلة. ما يعني أن الدولة مطالبة بوضع السياسة العامة التي من شأنها أن تضمن للمواطنين كافة الوصول إلى هذه الحقوق، والعمل على بذل الجهد المطلوب، وفي حدود الموارد المتاحة، من أجل تحقيق ذلك.

المواطنة المغربية والواقع المحلي

د. أحمد علي الأطرش

تتسم طبيعة التكون الديموغرافي للمجتمعات البشرية بالتنوع والتعدد الديني والعرقى وغيرها من التركيبات. وفي هذه المساهمة سنلظ الضوء على المشهد الاثنى (من حيث التشكل والحراك) في المنطقة المغربية، وعلاقة ذلك بمسألة المواطنة على الصعيدين المغربي والمحلي (الوطني) وعلاقتها بالهويات الأشمل. من هذا المنطلق، سنسعى إلى توضيح النسيج الاجتماعي المغربي، ثم نتناول علاقة هذه التركيبة بمدى انتماء الشعوب المغربية.

النسيج الاجتماعي المغربي

لاشك أن المواطنة هي أساس الانتماء في أية دولة، ولا يمكن الرقي وتحقيق التنمية المنشودة إلا بالسعي الحثيث والجاد على تكريس هذا الشعور، قولاً وعملاً. إلا أن هذا لا ينبغي أن يتقاطع أو يلغي بالضرورة حقيقة وجود مكونات (أو «أقليات») عرقية محلية أو إقليمية. هذا أصبح يتطلب خلق مناخ ملائم وإطار عملي للتعاون والتعايش السلمي بينها. وهنا تستوجب الإشارة إلى أن التركيبة العرقية الراهنة للمجتمعات المغربية تتشكل من عرب وأمازيغ وطوارق وزنوج وتبو وغيرها.



لعل من أبرزها رغبتها على الانفصال. كما ساهمت المطالبات والضغوطات الدولية باحترام حقوق الإنسان في الدفع بوتيرة الدعوة إلى احترام حقوق الأقليات في العالم.

وعلى صعيد الهوية المغربية نجد أن هذا الميول برز منذ الخمسينيات من القرن المنصرم، وخاصة من قبل الأوساط الشعبية الممثلة من قبل أحزاب وتنظيمات ومكونات سياسية، ويتضح ذلك جلياً من خلال اللقاء الذي عقد بمدينة طنجة المغربية سنة 1958 والذي شاركت فيه نخب من القيادات الشعبية والشخصيات السياسية المغربية. وفي قمة مراكش المغربية عام 1988 تم الاتفاق على تأسيس اتحاد مغربي، إلا أن العلاقات الخلافية شبه الدائمة بين رؤوس النظام للدول الأعضاء حالت دون تفعيل ذلك مما يستدعي الأمر استنتاج أن المقصد غير المعطن كان تكتيكياً وليس استراتيجياً، وبما لا يتناغم مع تطلعات وآمال شعوب المنطقة التواقفة على تعزيز التعاون والتكامل المدروس فيما بينها.

وعلى الصعيد الأضيق نجد الهوية الوطنية (المحلية) والتي تقتضي التركيز على الولاء للدولة (بكافة مكوناتها ومفاصلها)، إلا أن طبيعة النظم السياسية السلطوية الحاكمة في المنطقة قبل ما يعرف بثورة الربيع العربي كانت تختزل، وبشكل متعمد ومبطن، ولاء شعوبها لها لا لدولها. بمعنى أن الإمكانيات وتسخير الخطاب السياسي الذي كان سائداً في تلك الحقبة كان مكرساً وموجهاً للولاء للسلطات الحاكمة مما أثر سلباً على خلق ثقافة تعزز الولاء للوطن وتدعم الهوية الوطنية. لقد عملت الأنظمة الأوتوقراطية المغربية على جعل «أمن النظام الحاكم» مرادفاً، إن لم نقل على حساب «أمن الدولة».

مما سبق نستنتج أن هناك تناغم بين الهويات في المنطقة المغربية (من حيث النوع والدرجة)، وخاصة ونحن نشهد حالة من التوجه نحو عدم إنكار الآخر وفق منظومة قانونية وقيمية تراعي حقوق ومصالح الجميع. هذا يشكل في حد ذاته زخم وعامل مهم في مجال دعم والرفع من درجة التعاون والتكامل بين الدول المغربية مستقبلاً. ولتحقيق ذلك، في تقديرنا، ينبغي الاهتمام بالجزء بغية تحقيق الاهتمام بالكل. أي بمعنى أن المغالطات التي وقع في وضع سلم الأوليات في الماضي يجب أن يعاد فيها النظر مع مثل هذه القضايا الحساسة مستقبلاً بقدر كبير من الموضوعية وبعيداً عن العواطف والانفعالات والعبثية. إن الاهتمام بالجزء (الوطن) وتعزيز الهوية الوطنية هو السبيل لتنامي الانتماء للهويات والمجالات الأشمل، والنماذج التي يمكن الاحتذاء بها في بقاع العالم عديدة.

لقد أسهمت عوامل عدة، محلية وإقليمية ودولية، في المطالبة في التغيير في المنطقة المغربية، وقد تم الشروع في تحقيق ذلك فعلياً سواء عبر إسقاط النظم (تونس وليبيا)، أو عبر استشعار مقتضيات وضرورات وحتمية التغيير الملموس في السياسيات والمرجعيات القانونية والدستورية ذات الصلة في باقي دول المنطقة.

الهوية والواقع المحلي

لقد اقتضت الظروف والتحول التي لحقت بالجماعات البشرية عبر العصور (وخاصة إثر نشوء الدولة وأبان نهاية الحقبة الاستعمارية) إلى بروز ما يمكن نعتة «تقاطع الهويات». ورغم إيجابيات التنوع والتعدد التي تتسم به المكونات السياسية (الدولة تحديداً)، إلا أن هذا التداخل أو «التعدد الهوياتي» قد تنجم عنه إشكاليات أو انعكاسات سلبية على انتماء الشعوب وهوية الدولة. وحين التطرق لمنطقتنا المغربية يمكن حصر ذلك في عدة هويات وهي: الإسلامية والأثنية والمغربية والمحلية (أو الوطنية)، ناهيك عن بعض الاثنيات الرئيسة الأخرى في المنطقة مثل الأمازيغ والطوارق والتبو والزنج وغيرها.

تشكل الهوية الإسلامية بوتقة رئيسية لغالبية الشعوب المغربية، مع وجود أقلية يهودية محدودة العدد، خاصة في المغرب وتونس. ليس هذا فحسب، بل أن كل المسلمين في المنطقة هم من السنة وينتمون إلى المذهب المالكي. ولكن الإشكالية تكمن في بروز ظاهرة التطرف الإسلامي في المنطقة (الجزائر بشكل ملحوظ) وتداعيات ذلك على أمن واستقرار المنطقة. إلا أن شعوب المنطقة تنحوا منحي الوسطية في هذا السياق، وبالتالي فإن تنامي هذه الظاهرة قد لا تجد لها أرض خصبة في هذه الرقعة الجغرافية على المدى القريب وذلك في حال تكاثف الجهود من أجل رصدها والتعاطي معها بشئ من الجدية والحزم من قبل السلطات الوطنية والإقليمية والدولية، مع فسخ المجال لحرية التعبير والمشاركة السياسية مكفولة للجميع دون استثناء.

أما فيما يتعلق بالهوية الإثنية فتندرج تحتها كل العرقيات الرئيسة في المنطقة إلا أن الهوية العربية ظلت، لردح من الزمن هي المهيمنة على الساحة. في تقديرنا أن السبب لم يكن لكونها تشكل نسبة كبيرة من سكان المنطقة (وفق ما تمت الإشارة إلى ذلك سلفاً في هذه المساهمة)، بل لأن أنظمة الحكم المغربية، والعربية بشكل عام، عملت جاهدة على طمس وإقصاء الهويات العرقية (رئيسية أو فرعية) بذريعة الدفاع عن القومية العربية والانتماء العروبي وتعزيز الهوية العربية. إلا أن التغييرات التي حصلت في المنطقة العربية، وخاصة إثر ثورات الربيع العربي التي أدت - أو تعمل على - إزاحة أنظمة الحكم الفرد الشمولية التي عانت من ويلاتها الإثنيات الأخرى تحت ذرائع واهية،

مجموعة الخبراء المغاربة

مجموعة الخبراء المغاربة هي مجموعة تضم عددا من الأساتذة المغاربة المؤمنين بفكرة اندماج المغرب العربي وبوحدة قضاياه، تكونت في إطار التعاون بين مركز الدراسات المتوسطية والدولية ومؤسسة كونراد أديناور.

هذه المجموعة تتألف من فريق قارٍ يمثل النواة المركزية للمشروع ومحركه الأساسي، يلتحق به كلما اقتضت الحاجة وحسب المواضيع الذي يتم التطرق إليها، عددا من الدارسين المختصين في المجال.

ويهدف الفريق من خلال عمله إلى إصدار ورقة بحثية تركز على قضية من القضايا التي تهم المغرب العربي سواء تعلقت بالعلاقات البينية بين أقطاره أو بمكانة هذه المنطقة في محيطها الإقليمي والدولي.

إن فريق الخبراء المغاربة هو فريق مستقل لا يعبر بأي حال من الأحوال عن أي موقف رسمي لأي جهة كانت، وهو يسعى من خلال الحث على التفاهم والدفع إلى الحوار في جميع المجالات إلى تجاوز كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرة بناء المغرب العربي أو الحط من مكانته.

أعضاء المجموعة

امحمد مالكي

مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية
جامعة القاضي عياض - مراكش
mhammedmalki@yahoo.fr

ديدي ولد السالك

رئيس المركز المغربي للدراسات
الاستراتيجية
نواكشوط - موريتانيا
didisaleck@yahoo.com

أحمد إدريس

مدير مركز الدراسات المتوسطية والدولية
ahmdriss@gmail.com

أحمد الأطرش

أستاذ العلوم السياسية
طرابلس - ليبيا
aaalatrash@gmail.com

عبد النور بن عنتر

أستاذ وباحث
الجزائر
abdenmour.benantar@gmail.com

